صعوبات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة العاملة في بلدية المرج "دراسة تطبيقية على المصارف المتخصصة في بلدية المرج"

عطية فرج نوح المالكي
عضو هيئة تدريس متعاون

أكرم مصطفى عبدالله حسين
عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم والتقنية الأبيار

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على صعوبات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة، اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي؛ لاستطلاع آراء عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين والبالغ عددهم(59) موظفًا، وبعد توزيع الاستبانة تم استرجاع (54) استمارةً صالحةً للتحليل، وكانت معالجتها باستخدام (sp)، وقد أظهرت النتائج العامة للدراسة أنه توجد صعوبات تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة، وأخيراً توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والحلول المقترحة أهمها: ضرورة أن يقوم المصرف بالتدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف، ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية، كذلك أوصت الدراسة بأنه يجب على المصارف أن تقوم بتكييف كافة القوانين والمعاملات المصرفية السائدة حالياً بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، صعوبات الصيرفة الإسلامية، المصارف المتخصصة.

Abstract:

The study aimed to identify the challenges of implementing Islamic banking in specialized banks. To achieve the study's objectives, the descriptive-analytical approach was adopted to survey the opinions of a sample consisting of 59 employees. After distributing the questionnaire, 54 valid responses were retrieved and analyzed using SPSS software. The general results of the study indicated that there are significant challenges hindering the implementation of Islamic banking in specialized banks. Finally, the study concluded with a set of recommendations and proposed solutions, the most important of which is the necessity for banks to provide Sharia-based training and education for their employees, ensuring their full understanding of the principles of Islamic financial transactions. The study also recommended that banks should adapt all current laws and banking transactions to comply with Islamic Sharia.

Keywords: Islamic Banking, Challenges of Islamic Banking, Specialized Banks Islamic financing tools, Istisna'a, Murabaha, financial risks.

المقدمة:

في ظل ما يشهده العالم من تغيرات وتسارع في المنافسة للارتقاء على عرش التطور ،وبما أنّ المصارف جزء لا يتجزأ من منظومة التطور والتغير هذه،فقد وجدت نفسها في مجال استحداث نماذج ومعاملات مصرفية لمواكبة هذا التطور والإسراع في اللحاق بركب الثورة الرقمية والتغلب على معوقاتها؛ فتهافتت المصارف لاستحداث ما يسمى بالصيرفة الإسلامية.

ويعد موضوع الصيرفة الإسلامية من الموضوعات الحديثة في العلوم المالية والمصرفية، وإن لم تكن كذلك بالنسبة لعلوم الفقه والشريعة، فقد اتسم هذا النوع من العلوم المصرفية بالتلقائية والتدرج البطيء في القرن الماضي، إلا أنه يتسم اليوم بالتقدم السريع والشمول في التطبيق والتطور في الأدوات، ويمكن القول بأن ظاهرة البنوك الإسلامية تعتبر الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية؛ ذلك للفرق الجوهري في الأساس الذي تستند إليه كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، فلقد انبثقت عملية الصيرفة الإسلامية من نصوص الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق التوازن في المجتمع في جميع الأوقات ومختلف الظروف؛ الأمر الذي جعلها تشكل أحد الركائز الأساسية في مختلف إنجازات الاقتصاد الإسلامي الذي ترجع أهميته الكبيرة ودوره الفعال إلى اقتباس قوانينه الاقتصادية من الشريعة الإسلامية القائمة على توضيح الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها في مختلف المعاملات المصرفية القائمة (العبيدي وصبر ،2008: 181).

ولكون نطاق انتشارها ضيق في أغلب الدول العربية، وفي ليبيا على وجه الخصوص؛ يرجع السبب إلى وجود معوقات ومتطلبات وعقبات تحول أو تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية وتحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، بالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لمحاولة التعرف على صعوبات التطبيق في المصارف الليبية وتسليط الضوء على مختلف التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة:

يرتبط التطور الاقتصادي في أي دولة بتطور النظام المصرفي الذي يساهم بشكل كبير في ازدهاره وتقدمه حيث تؤثر البنوك التقليدية في العملية الاقتصادية وما يتبع ذلك من تأثير على باقي المجالات منها الصناعية والاجتماعية، وأمام الانهيار الذي شهده العالم والأزمات المالية والمصرفية المتكررة التي خلفتها هذه البنوك تبعاً لنشاطها، حيث إن المصارف المتخصصة يوجد بها نقلة نوعية في التوجه إلى برامج الصيرفة الإسلامية وتواجه العديد من المعوقات لتطبيقه، ورغم انتشار الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية في ليبيا إلا أنها لازالت محدودة في المصارف المتخصصة، ومن خلال المقابلة

الشخصية التي أجراها الباحثان مع بعض موظفي مصرف التنمية المتخصص في مدينة المرج، وجد الباحثان صعوبات عديدة تواجه المصارف المتخصصة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية.

وتأسيساً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل التالي:

ما الصعوبات التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة؟

"دراسة ميدانية على المصارف المتخصصة في مدينة المرج"

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية المصارف الإسلامية باعتبارها العمود الفقري لاقتصاد الدول، والتي يكون تعاملها في نطاق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية؛ لهذا جاءت هذه الدراسة لمحاولة تبيين ما يلي:

1. إتاحة الفرصة للعاملين في قطاعات الصيرفة الإسلامية للتعرف على التجارب الدولية نحو الصيرفة الإسلامية.
2. جاءت هذه الدراسة لتشجيع المصارف المتخصصة في ليبيا للتحول نحو الصيرفة الإسلامية.
3. تلبية رغبات المجتمع في إيجاد معاملات مصرفية بعيدة عن الربا.
4. تقديم التوصيات والمقترحات التي تنسجم مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لتطوير عمليات الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على الصعوبات الإدارية التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية.
2. معرفة الصعوبات التشريعية والقانونية التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية.
3. معرفة الصعوبات الشرعية التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية.
4. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم ونجاح تطبيق الصيرفة الإسلامية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:

" توجد صعوبات تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة ".

لاختبار هذه الفرضية تم اشتقاق عدد ثلاث فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد صعوبات إدارية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد صعوبات تشريعية وقانونية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد صعوبات شرعية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وجمع البيانات عنها من خلال تطبيق أداة الدراسة على عينة من موظفي المصارف المتخصصة في مدينة المرج، كما استُخدِم المنهج التحليلي لتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستمارة.

أما هيكلية الدراسة فتمثلت في التالي:

الجانب النظري: يتضمن هذا الجانب من الدراسة، الاستعانة بالكتب والدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة والمقالات والمجلات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة والشبكة العنكبوتية من أجل إعداد الإطار النظري المناسب.

الجانب الميداني: يهدف هذا الجانب إلى جمع البيانات الأولية والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك باستخدام أداة جمع البيانات المتمثلة في استمارة الاستبانة، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة.

محددات الدراسة:

الحدود المكانية:

تركزت هذه الدراسة على المصارف المتخصصة (مصرف التنمية، المصرف الزراعي، مصرف الادخار) في مدينة المرج.

الحدود البشرية:

اقتصرت الدراسة على موظفي المصارف المتخصصة (مصرف التنمية، المصرف الزراعي، مصرف الادخار) في مدينة المرج.

الحدود الزمانية:

تُجمع البيانات لهذه الدراسة خلال عام 2025.

الدراسات السابقة:

- دراسة ولد اباه (2022) بعنوان: "معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها"، هدفت الدراسة إلى تناول المشاكل والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية بموريتانيا بشكل عام، وإبراز العوامل التي

تساعد في نجاحها، من أجل التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن من أهم عوائق نجاح المصارف الإسلامية بشكل عام هو عدم توسيع العمل بالصيغ التمويلية الاستثمارية، والتركيز على الصيغ التجارية مثل المرابحة، إن من أهم عوامل نجاح المصارف الإسلامية هو الالتزام بالضوابط الشرعية، واستقلال الهيئة الشرعية عن الإدارة التنظيمية.

- دراسة أبو القاسم (2021) بعنوان: "الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية المستدامة"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور وواقع تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية وامكانية تحقيق ابعاد التنمية المستدامة، ومعرفة المعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تعيق تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية وتكونت عينة الدراسة من 75 مفردة من موظفي الإدارة العامة في المصارف الليبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: توجد مشاكل ومعوقات تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية كالمعوق الاساسي المتمثل في العنصر البشري الذي يقف حائلا دون تطبيق الصيرفة الإسلامية و صعوبة الامتثال إلى احكام الشريعة الإسلامية.
- دراسة حسين (2018) بعنوان: "متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف اسلامية وفقا للقانون رقم 1"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في امكانية تحول المصارف التقليدية في ليبيا للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية وتوضيح أهم المتطلبات والعقبات التي تواجه عملية التحول للصيرفة الإسلامية، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: عدم كفاية التنظيم القانوني للمصارف الإسلامية، وكذلك عدم موافقة الجمعية العمومية بالمصرف على التحول وانقسام السلطة التشريعية في البلاد ادى إلى تضارب في تطبيق قانون رقم 2013/1 وكذلك وجود معوقات إدارية ومتمثلة في الثقافة العامة لدى شريحة كبيرة من الموظفين بعدم وجود فوارق بين المنتجات الإسلامية والتجارية التقليدية.
- دراسة الصقع والتائب(2017) بعنوان: "معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف"، وهدفت الدراسة إلى استشراف مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية، كما هدفت للتعرف على مدى وجود فروق بين اجابات عينة الدراسة ترجع لمتغير المصرف أو التخصص أو سنوات الخبرة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها معوقات شرعية وتشريعية.

- دراسة السرحي (2010) بعنوان "الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح"، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية واقع وأفاق المستقبل، اليمن، 21-20 مارس: يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تعريف البنوك الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها، ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الاساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها: الضوابط الشرعية، الضوابط المالية، والضوابط المحاسبية والادارية وغيرها من الضوابط، كما توصل الباحث إلى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صله بالنظم والسياسات، من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية بضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العلمي أو الالتزام الشرعي أو الاعداد المناسب للكوادر البشرية بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة.
- دراسة karbhari & naser & shahin) (2004) بعنوان:" المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع الصيرفة الإسلامية في بريطانيا" وقد رأى اصحاب هذه الدراسة إن من أهم التحديات هي نقص الدورات التدريبية المهنية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، الأمر الذي نتج عنه ضعف المؤهلات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية لدى الموظفين، وقد ترتب على ذلك الاعتماد على موظفين من البنوك التقليدية كحل بديل مما جعل من الصعوبة انسجامهم مع الصيرفة الإسلامية بسبب الفرق الشاسع بين النظامين، كذلك ندرة الموظفين المؤهلين ساهم في غياب الابداع والتطوير لمنتجات الصيرفة الإسلامية وأدواتها.

المبحث الثاني: الجانب النظري

مفهوم الصيرفة الإسلامية:

تُعدّ الصيرفة الإسلامية جزءا من النظام الاقتصادي الإسلامي وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتعرف الصيرفة الإسلامية بانها نظام مصرفي متوافق مع روح الإسلام وأخلاقياته ونظام قيمه، وتحكمه المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، وهو نظام عالمي يعمل بدون فوائد ربوية، ولا يقتصر على تحريم الفائدة فقط بل يحرم الممارسات غير الأخلاقية وغير الاجتماعية داخل نطاق عمل المصرف وهو نظام يساعد على ازدهار اقتصاد الدول (الرفيعي وأخرون، 2012).

تعريف المصارف الإسلامية:

المصرف الإسلامي هو مؤسسة وساطة مالية ذات منهج ورسالة لا تتعدى كم التمويل إلى نوع التمويل وأهدافه، وتسعى إلى توظيف المال بأسلوب المشاركة في الربح والخسارة وتقدم خدماتها في إطار قواعد

وأحكام الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يحقق العدالة في التوزيع ويخدم التنمية الاقتصادية، من خلال هذا التعريف يمكننا أن نعرف المصارف الإسلامية بأنها:

هي مؤسسات مالية مصرفية ذات منهج رسالي تلتزم في جميع معاملاتها بمبادئ الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالربا (الفائدة المصرفية) أخذاً وعطاءاً (الهاشمي، 2018 : 185).

خصائص المصارف الإسلامية:

استبعاد الفوائد الربوية: إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية هو استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله، خاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للمصارف الربوية؛ بذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع المجتمع والبيئة السليمة له.

الاستثمار في المشاريع الحلال: يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛ وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي (الطاهر والبشير، 2014 :31).

إحياء نظام الزكاة المعطل لغياب الدولة الإسلامية: تعمل بعض المصارف الإسلامية على فتح صندوق خاص بالزكاة تتولى إدارته وتأخذ على عاتقها مهمة إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا لأهمية هذه الفريضة اجتماعيا واقتصاديا وتنشيط التبادل التجاري بين الدول الإسلامية (الحكيم، 2014: 31).

نشأة المصارف الإسلامية:

لم تكن نشأة المصارف الإسلامية وليدة الصدفة، أو العبث الخالي من الأهداف، بل كان لذلك مقدمات التي من أهمها أن الربا قد حرم تحريما واضحا في الإسلام وقد جاءت نصوص القرآن والسنة قاطبة دالة على تحريمه لما فيه من هلاك.

ففي القرآن وردت آيات كثيرة منها قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) (البقرة، 278).

وفي السنة ورد قوله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا، ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه، وقال: هم سواء (رواه مسلم).

صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية:

يُعدّ نظام الصيرفة الإسلامي أحد الحلول المطروحة لمعالجة مشكلة التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ نظراً لما يتميز به من مزايا وخصائص لا توجد في غيره من الأنظمة التقليدية،

فيحتوي نظام الصيرفة الإسلامي على أساليب متعددة تتفق مع الشريعة الإسلامية والتي من خلالها يوفر التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه الأساليب ما يلي:

المشاركة: التمويل بالمشاركة هو استثمار للأموال بين طرفين أو أكثر، حيث يدخل المصرف في شراكة وفق الشريعة الإسلامية مع طرف آخر (مشروع صغير مثلاً) ويتشارك كل منهما في رأس المال المملوك، ويتم الاتفاق على اقتسام الأرباح أو الخسائر حسب مساهمة كل منهما في رأس المال، ويمكن أن تنتهي المشاركة بالتمليك، وذلك حسب الاتفاق في عقد المشاركة كأن يقوم المشروع بشراء حصة المصرف تدريجيا إلى أن تؤول الملكية بالكامل للمشروع، وهذا النوع من المشاركة يعطي حافز لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم المزيد من الجهد في زيادة الإنتاج والدفع بعجلة التنمية رغبة منهم للاستحواذ على الملكية الكاملة لرأس مال المشروع(اجباره واجباره، 2016).

التأجير التمويلي: الإجارة هي عقد إيجار بين طرفين الطرف المؤجر (المصرف) الذي يحتفظ بحق الملك للأصل الرأسمالي المؤجر، والطرف الثاني المستأجر الذي يتمتع بالأصل، أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات، ويتم استئجار هذا الأصل خلال فترة محددة بعوض (الأجرة)، وللإجارة أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف من حيث استثمار أمواله في مجالات مختلفة، وذلك من خلال شراء العقارات والآلات والمعدات وتأجيرها إلى أصحاب المشروعات نظير عقد معين، وهذا يفتح المجال أمام المشروعات التي لا تجد ضرورة لشراء بعض الآلات والمعدات التي يحتاجها لتنفيذ مشاريعها، وذلك لمحدودية استخدامها أو لعدم توفر الموارد المالية لشرائها (الطوقي، 2014).

المرابحة: وفيها يقوم المصرف بشراء السلعة بناء على طلب المشتري، وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقساط معينة (بورقبة، 2011)، وتكمن أهمية المصرف تحمله للمخاطرة نتيجة اقتناءه السلعة المراد بيعها للمشروعات الصغيرة ففي حالة تعثر المشروعات عن السداد لا يمكن للمصرف فرض رسوم أو جزاءات على المبلغ، حتى لا تتحول عملية المرابحة في تطبيقها العلمي إلى قرض بفائدة (سقاف والمغربي، 2015).

المضاربة: وفي هذه الصيغة يقدم المصرف بماله وصاحب المشروع جهده وخبرته، ويتقاسمان الأرباح حسب الاتفاق المسبق بينهما، وفي حالة الخسارة يتحملها المصرف لوحده ما لم يثبت تقصير من صاحب المشروع (مهداوي ودباغين، 2015)، وتتميز هذه الصيغة بقدرتها على تحقيق الأرباح العالية ومساهمتها المباشرة في التنمية الاقتصادية وخلوها من الشبهات الشرعية، ويؤخذ عنها بأنها أكثر مخاطرة نظراً لاعتمادها على أمانة وأخلاق المتعامل وجديته (غانم، 2010).

الاستصناع: هو عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع بتقديمه سلعة بمواصفات محددة وبثمن محدد، وتقوم المؤسسة المالية (المصرف) بدور الوسيط حيث يدفع ثمن السلعة المصنعة للصانع بدلاً من العميل وبعد الانتهاء من التصنيع يقوم المصرف ببيعها لعميله مقابل ما دفعه بالإضافة إلى الربح (مقداد، 2013)، وبذلك يتخلص هذه الصانع (المشروع) من المشاكل التمويلية والتنظيمية والتسويقية بدون التعرض لخطر الديون واحتمالات عدم السداد (حناش، 2013: 15).

السلم: هو عملية بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدما، ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الزراعية، فالهدف منه تلبية رغبات المشروعات الزراعية الصغيرة الذين هم في حاجة إلى تكاليف زراعة محاصيلهم حتى ميعاد جني المحصول، كما يلائم المشروعات الإنتاجية، ويطبق بيع السلم في المصرف حيث يسعى للحصول على السلعة موضوع تجارته، ومن ثم بيعها للشركات والمؤسسات (بشناق، 2011).

المزارعة: هي أداة من أدوات لتوظيف في المصارف الإسلامية يتم من خلالها تشغيل أموال المصرف وتحقيق الأرباح وكذلك لمساهمة في التنمية الزراعية، حيث يقوم المصرف بتقديم التمويل اللازم للمزارعين، من آلات وبذور وأسمدة وغيرها، بينما يشارك الطرف الثاني (المزارع) بالأرض ملكه عند نهاية الحصاد يتم خصم التكلفة وتقسم الأرباح حسب الاتفاق (حيزية، 2012).

متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:

إن الاختلاف الجوهري بين النظام التقليدي والإسلامي تفرض على المصارف المتحولة توفير مجموعة من المتطلبات القانونية والشرعية والإدارية، وفيما يلي عرض لاهم متطلبات عملية التحول.

– المتطلبات التشريعية والقانونية

أولاً: المتطلبات القانونية:

يقصد بالمتطلبات القانونية، كافة الإجراءات التي يتوجب على المصارف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق أطر قانونية وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:(العطيات، 2007: 71)

– صدور قرار من الجمعية العامة للمصرف التقليدي بموجب اجتماع الجمعية العامة يتضمن الموافقة على تحول المصرف التقليدي للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

– ينص قرار الجمعية على أن تكون جميع اعمال المصرف موافقة للشريعة الإسلامية وعدم التعامل بال ربا بجميع صوره وأشكاله وكذلك عدم تمويل الأنشطة الاقتصادية المحرمة شرعا.

– تعديل اسم المصرف في عقد تأسيس المصرف بما يدل على طبيعة أنشطة المصرف المعدلة.

– الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحويل المصرف وتعديل نظامه الأساسي.

– وضع خطة زمنية تتضمن الإجراءات والمراحل التي تمر بها عملية التحول.

ثانياً: المتطلبات التشريعية

يقصد بها كافة الإجراءات والامور التير يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول في التوبة إلى العدول عن الربا وتمويل الأنشطة المحرمة شرعا وكذلك البيوع المنهي عنها، وتتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:(رستم، 2014: 39)

– الإقلاع عن التعامل بالربا والعزم على عدم الرجوع إليها.

– تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من خيرة علماء الشريعة والاقتصاد تتضمن مراقبة تنفيذ التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي.

– تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة لهم من خلال التحول وبعده، وطبقا لما هو وارد في المعيار رقم (03) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي يتضمن أهم الأليّات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية أوما يعرف بالتدقيق الشرعي.

– إلغاء أو تعديل أساليب التعامل المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية مع المصارف التقليدية الأخرى أو المصرف المركزي كإعادة الخصم للأوراق التجارية لدى البنك المركزي واللجوء إلى سوق ما بين البنوك للإقراض.

– المتطلبات الإدارية

عبارة عن الإجراءات التي تتضمن النظام الإداري في المصرف وتتطلبها عملية التحول نظرا لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى وامتداد آثارها لتشمل أغلب إجراءات التحول، ومن المعلوم أن الموارد البشرية تمثل الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف لما لها من دور مهم في تطوير أداء المصرف لذا وجب على إدارة المصرف التقليدي عند التحول القيام بأخذ العنصر البشري بعين الاعتبار، وتنقسم المتطلبات الإدارية إلى:

اولا: متطلبات إدارية خاصة بالموارد البشرية:

لا بدّ من توفر العنصر البشري المناسب إلى جانب التقنية المتطورة بما يتناسب مع الوضع الجديد ويُعدّ أهم عوامل نجاح التحول.

ثانيا: تطوير النظم والسياسات الملائمة:

نظرا للاختلاف الجوهري بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فان الامر يقتضي الاعداد المناسب للمعايير والمقاييس والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الالي الملائمة لأنشطة المصرف بعد التحول، بحيث يتفق مع صيغ الاستثمار و عقود التمويل الشرعية المستخدمة

وذلك من خلال تصميم النماذج و العقود و السجلات و الانظمة المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية (مولود وآخرون، 2022 : 161-162).

- الصعوبات الشرعية

تواجه تجربة التحول للعمل وفق أحكام الشرعية الإسلامية العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تؤثر على خطة تحول المصرف التقليدي والمتمثلة في الافتقار إلى الآراء يتمكنوا من اتخاذ القرارات الموافقة لأحكام الشريعة، ومعالجة مستجداته، واتخاذ خطواته بصورة خالية من المحاذير الشرعية(العطيات، 2007: 78).

المبحث الثالث: الإطار العلمي للدراسة

أداة الدراسة:

استُخدِمت استمارة الاستبيان لكونها أداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة التي تخدم أهداف الدراسة، حيث تعد استمارة الاستبيان من أكثر أدوات جمع البيانات ملاءمة؛ لأنها توفر كثيراً من الجهد في عملية جمع البيانات. هذا وقد استعان الباحثان ببعض الدراسات السابقة في تصميم استمارة الاستبيان، كما استُخدِم مقياس ليكرت الخماسي، حيث اعتُمِد على تقسيم المقياس كالتالي: من(1- أقل من 2.6) مستوى منخفض، (2.6- أقل من 3.4) مستوى متوسط، (3.4- أقل من 4.2) مستوى مرتفع، (4.2-5) مرتفع جداً.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المتخصصة في مدينة المرج، وبعد تحديد مجتمع الدراسة وتحديد عينة الدراسة بدقة شرع الباحثان في التحضير والترتيب لعملية توزيع وجمع الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة من الموظفين والعاملين في المصارف المتخصصة في مدينة المرج.

وقد وزعت استمارات الاستبيان على عينة الدراسة، وُزّعت (59) استمارة استبيان، تعذر الحصول على خمس منها، واستُرجعت أربع وخمسون استمارة، وهكذا تكون نسبة الاستجابة 91.5%، وهي نسبة يرى الباحثان أنها مقبولة.

تحليل الخصائص العامة لمجتمع الدراسة:

-توزيع أفراد العينة حسب المصرف:

يتبين من الجدول(1) المتعلق بالمصرف أن النسبة الأعلى لأفراد العينة هم من موظفي مصرف الادخار وقد بلغت (46.3%)، وتحصل موظفو المصرف الزراعي على نسبة (33.3%)، أما موظفو مصرف التنمية فقد تحصلوا على النسبة الأقل وبلغت (20.4%).

جدول(1) توزيع أفراد العينة حسب المصرف

المصرف	التكرارات	النسبة
مصرف التنمية	11	20.4
مصرف الادخار	25	46.3
المصرف الزراعي	18	33.3
المجموع	54	100%

- **توزيع أفراد العينة حسب الجنس:**

يتبين من الجدول(2) المرتبط بالنوع أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور وقد بلغت بنسبة(68.5%)، أما الإناث فقد بلغت(31.5%).

جدول(2) توزيع أفراد العينة حسب النوع

الجنس	التكرارات	النسبة
الذكر	37	68.5%
الأنثى	17	31.5%
المجموع	54	100%

- **توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:**

يتبين من الجدول(3) المتعلق بالمؤهل العلمي أن أغلب أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس أو ما يعادلها بنسبة (75.9%)، وحملة الثانوية أو ما يعادلها حصلت على نسبة(16.7%)، أما حملة الماجستير فقد تحصلت على أقل نسبة وبلغت (7.4%).

جدول (3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرارات	النسبة
الثانوية العامة أو ما يعادلها	9	16.7%
بكالوريوس أو ما يعادلها	41	75.9%
ماجستير	4	7.4%
المجموع	54	100%

- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

يتبين من الجدول (4) المرتبط بسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة أن النسبة الأعلى تتمثل في الفئة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) وبنسبة (35.2%)، وجاءت في المرتبة الثانية فئة (15 فما فوق) وبنسبة بلغت (25.9%)، ثم جاءت سنوات الخبرة (من 10 أقل من 15 سنة) وبنسبة بلغت (20.4%)، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة فئة (أقل من 5 سنوات) وبنسبة بلغت (18.5) أي أن أكثر 81.5% من الموظفين تزيد مدة خبرتهم عن خمس سنوات.

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	10	18.5%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	19	35.2%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	11	20.4%
15 سنة فما فوق	14	25.9%
المجموع	54	100%

- توزيع أفراد العينة حسب العمر:

يتبين من الجدول (5) المرتبط بالعمر لأفراد عينة الدراسة أن النسبة الأعلى تتمثل في الفئة(من 30 إلى أقل من 40 سنوات) وبنسبة(42.6%)، وجاءت في المرتبة الثانية فئة(من 40أقل من 50 سنة) وبنسبة بلغت (25.9%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة (50 سنة فما فوق) وبنسبة بلغت (18.5%)، ثم جاءت في المرتبة الأخيرة فئة (أقل من 30 سنة)وبنسبة بلغت (13%)أي أن أكثر 87 % من الموظفين تزيد أعمارهم عن30سنة.

جدول(5) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرارات	النسبة
أقل من 30 سنوات	7	13%
من 30 إلى أقل من 40 سنوات	23	42.6%
من 40 إلى أقل من 50 سنة	14	25.9%
50 سنة فما فوق	10	18.5%
المجموع	54	100%

- أساليب تحليل البيانات:

- ثبات مقاييس الدراسة وصدقها:

من خلال الجدول يُلاحظ أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة تتراوح من (76.0% إلى 84.1%)، ومعاملات الصدق لمتغيرات الدراسة تتراوح من (87.2% إلى 91.7%)، ومن ثم إمكانية الاعتماد على الأداة في قياس ما صُمّمت من أجله.

جدول رقم (6) معاملات ثبات مقياس الدراسة

أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
الصعوبات الإدارية	7	0.760	0.872
الصعوبات التشريعية والقانونية	7	0.841	0.917
الصعوبات الشرعية	7	0.833	0.912
الأداة ككل	21	0.866	0.931

تحليل عبارات الدراسة:

المحور الأول: الصعوبات الإدارية:

الجدول(7)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة للصعوبات الإدارية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية	المستوى
1	عدم توفر منتجات إسلامية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية	**4.54**	**0.754**	**90.8%**	**3**	عالٍ جداً
2	ضعف التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية	**4.30**	**0.838**	**86.0%**	**7**	عالٍ جداً
3	خضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي لا يزال يتعامل بالفائدة الربوية	**4.41**	**0.765**	**88.2%**	**6**	عالٍ جداً
4	عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية	**4.57**	**0.570**	**91.4%**	**1**	عالٍ جداً
5	عدم وجود مجالات استثمار إسلامية بصورة كافية في الأسواق المالية	**4.41**	**0.740**	**88.2%**	**5**	عالٍ جداً
6	ارتباط المصارف باتفاقية بازل التي لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية	**4.43**	**0.690**	**88.6%**	**4**	عالٍ جداً
7	عدم قيام المصارف برصد مبالغ كافية للتدريب والتطوير في مجال الصيرفة الإسلامية	**4.56**	**0.604**	**91.2%**	**2**	عالٍ جداً
	الاتجاه العام لمحور الصعوبات الإدارية	**4.45**	**0.456**			

يبين الجدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للصعوبات الإدارية حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.57) وانحراف معياري (0.570) والوزن النسبي (91.4%)، وجاءت عبارة " ضعف التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.838) والوزن النسبي (86.0%).

المحور الثاني: الصعوبات التشريعية والقانونية:

الجدول(8)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة للصعوبات التشريعية والقانونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية	المستوى
1	عدم توفر القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية	**4.17**	**0.771**	**83.4%**	**6**	عالٍ
2	عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية	**4.22**	**0.769**	**84.4%**	**5**	عالٍ جداً
3	عدم ملائمة التشريعات الحالية مع الأعمال المصرفية الإسلامية	**4.28**	**0.787**	**85.6%**	**3**	عالٍ جداً
4	نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الأعمال المصرفية الإسلامية	**4.22**	**0.634**	**84.4%**	**4**	عالٍ جداً
5	عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصيرفة الإسلامية	**4.33**	**0.644**	**86.6%**	**2**	عالٍ جداً
6	عدم توفر الإستقرار السياسي والأمني وانقسام مؤسسات الدولة	**4.37**	**0.653**	**87.4%**	**1**	عالٍ جداً
7	عدم كفاية النظم والقوانين والتشريعات الحالية لعملية التحول	**4.06**	**0.878**	**81.2%**	**7**	عالٍ
	الاتجاه العام للصعوبات التشريعية والقانونية	**4.23**	**0.528**			

يبين الجدول(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التشريعية والقانونية حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني وانقسام مؤسسات الدولة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري (0.653) والوزن النسبي (87.4%)، وجاءت عبارة "عدم كفاية النظم والقوانين والتشريعات الحالية لعملية التحول " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.878) والوزن النسبي (81.2%).

المحور الثالث: الصعوبات الشرعية:

الجدول(9)المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي من وجهة نظر إجابات عينة الدراسة للصعوبات الشرعية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية	المستوى
1	غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية	**4.28**	**0.685**	**85.6%**	**5**	عالٍ جداً
2	عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية	**4.26**	**0.705**	**85.2%**	**6**	عالٍ جداً
3	عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية	**4.30**	**0.717**	**86%**	**4**	عالٍ جداً
4	بعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية	**4.50**	**0.666**	**90.0%**	**1**	عالٍ جداً
5	النقص الكمي والنوعي في المؤهلين شرعياً	**4.39**	**0.712**	**87.8%**	**2**	عالٍ جداً
6	عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنة رقابة شرعية	**4.22**	**0.744**	**84.4%**	**7**	عالٍ جداً
7	النقص الكمي في علماء الشريعة القادرين على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية	**4.48**	**0.606**	**89.6**	**2**	عالٍ جداً
	الاتجاه العام لبعد المعوقات الشرعية	**4.34**	**0.489**			

يبين الجدول(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للصعوبات الشرعية حسب إجابات مجتمع الدراسة، حيث جاءت عبارة "بعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.50) وانحراف معياري (0.666) والوزن النسبي (90.0%)، وجاءت عبارة "عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنة رقابة شرعية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.744) والوزن النسبي (84.4%).

اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

– الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الصفرية الأولى: لا توجد صعوبات إدارية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية البديلة الأولى: توجد صعوبات إدارية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول (10)نتائج اختبار t-test لمحور الصعوبات الإدارية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
4.45	**0.456**	**71.78**	**53**	**0.000**	رفض

يتبين من الجدول (10) أن قيم (t) المحسوبة للصعوبات الإدارية كانت(71.78)، وأما قيمة مستوى الدلالة فقد كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنها توجد صعوبات إدارية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

– الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الصفرية الثانية: لا توجد صعوبات تشريعية وقانونية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الفرعية البديلة الثانية: توجد صعوبات تشريعية وقانونية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

جدول (11)نتائج اختبار **t-test** لمحور صعوبات تشريعية وقانونية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
4.23	**0.528**	**58.93**	**53**	**0.000**	رفض

يتبين من الجدول (3-14) أن قيم (t) المحسوبة للصعوبات تشريعية والقانونية كانت(58.93)، وأما قيمة مستوى الدلالة فقد كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد صعوبات تشريعية وقانونية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

– الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة: لا توجد صعوبات شرعية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%"

الفرضية الفرعية البديلة الثالثة: توجد صعوبات شرعية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%"

جدول (12)نتائج اختبار t-test لمحور صعوبات شرعية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
4.34	**0.489**	**65.30**	**53**	**0.000**	رفض

يتبين من الجدول (12) أن قيم (t) المحسوبة للصعوبات الشرعية كانت(58.93)، وأما قيمة مستوى الدلالة فقد كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد صعوبات شرعية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%.

اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية الصفرية: لا توجد معوقات تحول دون تطبيق الصيرف الإسلامية في المصارف المتخصصة

الفرضية الرئيسية البديلة: توجد معوقات تحول دون تطبيق الصيرف الإسلامية في المصارف المتخصصة

جدول (13)نتائج اختبار t-test للفرضية الرئيسية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
4.34	**0.372**	**85.64**	**53**	**0.000**	رفض

يتبين من الجدول (13) أن قيم (t) المحسوبة للصعوبات الشرعية كانت(58.93)، وأما قيمة مستوى الدلالة فقد كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المعنوية 5%، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد صعوبات شرعية تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة عند مستوى الدلالة المعنوية 5%".

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي جُمعت توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن الصعوبات (الإدارية، التشريعية والقانونية، الشرعية) التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة في مدينة المرج كانت مرتفعة.

2. توجد صعوبات إدارية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة، من أبرزها عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية، كذلك عدم قيام المصارف برصد مبالغ كافية للتدريب والتطوير في مجال الصيرفة الإسلامية.

3. توجد صعوبات شرعيّة تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة، ومن أبرزها بُعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية، النقص الكمي والنوعي في المؤهلين شرعياً.

4. توجد صعوبات تشريعية وقانونية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة، ومن أبرزها عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني وانقسام مؤسسات الدولة.

توصيات الدراسة

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، قام الباحثان بوضع مجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

1. التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف حيث يسهم في وعي العاملين بالمصارف ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية في إزالة المعوقات التي تحول دون تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف المتخصصة.

2. تكييف كافة القوانين والمعاملات المصرفية السائدة حالياً بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

3. تخصيص مبالغ مالية كافية لتدريب وتطوير العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية.

4. السعي لاستقطاب موارد بشرية كمًّا ونوعًا مؤهلين شرعيًّا، ولديهم خبرات كافية في تطبيق الصيرفة الإسلامية.

5. بناء قواعد البيانات الشرعية التي تتضمن كافة ما يتعلق بالجوانب الفقهية والشرعية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال المصارف، كذلك ما يستجد من معاملات تجارية ومالية لتكون عوناً ومرجعاً للمسؤولين في الرقابة الشرعية في هذه المصارف.

المراجع

1. بشناق، زاهر (2011) " تقييم الأداء الدالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات الدالية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2. بو رقبة, شوقي (2011) "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

3. حناش, فتحية (2013) " البنوك الإسلامية و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.

4. حيزية، سارة (2012) " أساسيات الصيرفة الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.

5. رستم, مريم سعد (2014) " تقييم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية", اطروحة دكتواره, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, سوريا.

6. العطيات, يزن خلف (2007)," تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: أطروحة دكتوراه, كلية العلوم المالية والمصرفية, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, الأردن

7. غانم، محمد (2010) " واقع التمويل الصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الأسمرية، غزة، فلسطين.

8. ابو القاسم، مصطفى ساسي(2021)، الصعوبات و المشاكل التي تواجه تطبيق صيغ تمويل الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية المستدامة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، مجلة الدراسات الاقتصادية، االمجلد4، العدد 1

9. إجباره، زنيب و إجباره ،عبدالمنعم (2016)، " دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، مجلة البحوث الاكاديمية، العدد 5،ص ص(107-633)

10. حسين، فؤاد المهدي(2018)،متطلبات ومعوقات حول المصارف الليبية التقليدية إلى مصارف اسلامية وفقا لقانون رقم 1 سنة 2013"دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري، مجلة المعرفة، العدد9، ص ص (1-18).

11. الحكيم، منير سليمان (2014)، المسؤولية الاجتماعية من وجهه نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الاردنية، جامعة العلوم المالية والمصرفية، المجلد 17، العدد 2، ص ص(15-56).

12. مهداوي، حنان ودباغين، محمد لمين(2021)، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 5، العدد 2، ص ص(137-159).

13. الرفيعى, افتخار, حسن, خميس, ياسين, احمد(2012), " المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية" كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد(31), ص ص(17-35)

14. السرحي، محمد لطفي(2010)، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط تأسيس وعوامل نجاح" بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية واقع وافاق المستقبل"، 20_21 مارس، اليمن.

15. شقاف، خالد و المغربي، عبدالسلام (2015) " أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 3، عدد خاص، ص ص (52–57) بني وليد، ليبيا.

16. الصقع، محمد سالم والتائب، عادل عبد السلام(2017)، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف، مجلة الجامعة الاسمرية، المجلد 14، العدد،28، ص ص (643–678).

17. الطاهر، قادري محمد والبشير، عيد (2011) عموميات حول المصارف الإسلامية "مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل " جامعة زيان عاشور، الجفلة.

18. الطوقي ,عبدالله علي (2014)،" أساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية"، مجلة جامعة الناصر، العدد 4، اليمن.

19. العبيدي، نهاد عبد الكريم وصبر، اركان بدران(2008)، المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمات المالية والعالمية لعام2008" مصرف دبي الإسلامي – حالة دراسية" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، (ص ص(180–208).

20. الهاشمي ، محمد الطاهر (2018) "اساليب التمويل و الاستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها التنموي" المؤتمر الاول الاكاديمية الاوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين و واقع التطبيق، 16–17 ابريل ، اسطنبول ، تركيا.

21. مقداد, محمد (2013) "تطوير صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية وأثره على التنمية الاقتصادية, بحث مقدم الورشة عمل جمعية القدس للبحوث والدراسات, 21مايو, القدس, فلسطين.

22. مولود، مرباح و رضوان، عامري، و سعاد، عون الله (2022)، متطلبات تحول البنوك التقليدية إلى مصارف اسلامية و تحدياته – دراسة حالة الجزائر –، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الاعمال، المجلد11، العدد 2، ص ص (156–170).

23. ولد اباه، محمد ولد محمد الامين(2022)، معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها، جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد12، العدد2، ص ص(73–190).

24. Karbhar ; Yusuf .Naser ; Kamal . Shahin ; Zerrin **. (2004) " problems & Challenges Facing the Islamic Banking System in the West"** the Case of the UK.